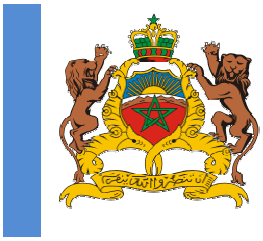

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

فريق التحالف الاشتراكي

الجلسة الشهرية المخصصة لتقديم رئيس الحكومة

الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة

الثلاثاء 14 أبريل 2015

"اتفاقيات التبادل الحر: الحصيلة والآفاق"

طبقا لمقتضيات الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، تخصص هذه الجلسة لموضوع "اتفاقيات التبادل الحر: الحصيلة والآفاق."

التبادل الحر يرمز إلى الانفتاح.

والمغرب اختار مسار الانفتاح التجاري والاقتصادي كنهج استراتيجي منذ عقد الثمانينات، فانخرط في اتفاقيات الكاط GATT وفي المبادئ العامة للتجارة العالمية منذ سنة 1987. كما انخرط المغرب في النظام العالمي للأفضليات التجارية SGPC في سنة 1988. والمغرب كذلك عضو مؤسس لمنظمة التجارة العالمية OMC منذ سنة 1995

وقد وقع المغرب اليوم اتفاقيات التبادل الحر مع أزيد من 55 دولة عبر العالم.

إن من دواعي اختيار مسار الانفتاح التجاري والاقتصادي هو الانتقال من منطق المساعدات والتعاون الدولي إلى منطق التبادل الحر المبني على امتيازات متبادلة بين الدول في مختلف القطاعات.

لكن تداخل الأبعاد الاستراتيجية والسياسية مع الأبعاد الاقتصادية يفرض علينا الإجابة على أكثر من تساؤل:

من أي زاوية تقارب الحكومة اتفاقيات التبادل الحر؟

هل من زاوية إمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر تحرير التجارة بين الدول؟

وهل الهدف الأساسي منها هو تحقيق التنمية؟ أو الوصول إلى إبداع استراتيجية وسياسة وطنية بحمولة اقتصادية؟

أو نحن نتوخى التأثير المباشر لتحرير التجارة العالمية على الإنتاج والاستهلاك والاستثمار؟

إن عددا لا يستهان به من المؤشرات تفيد أن المغرب في وضعية غير متوازنة في علاقته التعاقدية مع شركاءه في إطار التبادل الحر، وأن الإخلال بالتوازن لا يكون في صالح المغرب الذي غالبا ما تكون صادراته أقل من وارداته.

كما أن تقييم الحصيلة والجدوى التي قامت بها منظمة التجارة العالمية عندما التأمت بمراكش في آخر شهر أبريل الماضي أبان - وبالخصوص في علاقة المغرب مع اقتصاديات الدول الإفريقية وعلاقته بالتجارة الدولية بدول الجنوب - عن خلل ، إن لم نقل فشلا في الوصول إلى الأهداف الإستراتيجية المسطرة. مما يعيد النظام الاقتصادي العالمي إلى نقطة وضع الانتقاد والاتهام ومعه النموذج الاقتصادي الرأسمالي.

إن من أهم محاور التبادل الحر:

المحور الاقتصادي – التجاري:

الذي يتوخى التحرير التدريجي للتجارة، ويضم القطاع الفلاحي وقطاع النسيج والألبسة والصفقات العمومية وتجارة الخدمات والملكية الفكرية والتجارة الالكترونية

ثم المحور المالي – التعاوني:

الذي يشمل من جهته الاستثمار والخدمات المالية وكذلك مجالات التعاون بين البلدين في قطاعي التشغيل والبيئة مثلا...

وبالحديث عن نقط القوة ومكامن الضعف:

يتضح أن مضامين اتفاقيات التبادل الحر هذه تحمل فرصا اقتصادية، وتحمل بالمقابل آثارا وتحديات مفروضة على المغرب، سواء على شكل آثار اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو استراتيجية.

ومن نقط القوة أن المقاولات المغربية ستستفيد من نفس الفرص المتاحة لمنافسيها في الأسواق الأوروبية أو الأمريكية، واللتان تعتبران أول وثاني أكبر الأسواق التجارية العالمية. مما سيقوي من قدراتها التنافسية.

فيما يستفيد المستهلك المغربي من جهته من أثمنة منخفضة للسلع الاستهلاكية. مما قد يرفع من قدرته الشرائية.

لكن العديد من الدول المنافسة للمغرب تتوفر على نفس الامتيازات كتونس والأردن ومصر وتركيا والمكسيك ورومانيا... والعديد من هذه الدول تقترح أثمنة منخفضة في قطاعي التغذية والملابس.

ويمكن ترصد الآثار السلبية المحتملة لاتفاقيات التبادل الحر على المستويين الخارجي والداخلي:

وتتجلى هذه الآثار السلبية على واجهتين:

1) **على مستوى الاقتصاد المغربي**، وخصوصا على مستوى القطاعات الحيوية كالفلاحة والصيد البحري وصناعة الأدوية والملكية الفكرية والتعددية الثقافية.

2) **على مستوى مسارات الانفتاح التي تنهجها السياسة الاقتصادية الخارجية لتدبير التناقضات المحتملة لهذا الانفتاح.**

مما يقتضي:

- **اتخاذ مجموعة من الخطوات الضرورية لمواكبة تحديات ومتطلبات الاتفاقية على عدة مستويات، ومن ضمنها:**

  - **التأقلم مع المعايير الخاصة للمنتجات الأجنبية (التدابير الصحية – تدابير الصحة النباتية، ...) ومع العوائق الفنية المطبقة على معايير الإنتاج (معايير الجودة، وضع العلامات ...)**

  - **تيسير الأنظمة وتحسين بيئة الأعمال**

  - **تحسين المناخ القانوني للمعاملات الاقتصادية**

- تأهيل المقاولة المغربية ودعم قدرتها التنافسية وجعل المغرب أرضية للاستثمارات والشركات الدولية

- تنويع الشراكات الاقتصادية للمغرب

إن من أهم الاكراهات المرتبطة بعدم تبني سياسة إرادية للتنمية أن حجم الواردات سيفوق صادرات المغرب. مما يفاقم من عجز الميزان التجاري.

كما أن العديد من فروع الأنشطة الاقتصادية ستستفيد من إعادة توزيع العرض، وستحسن من إنتاجها ومن عائدات رأس المال لتكون أكثر تنافسية.

من جهة أخرى، ستعرف المداخيل الجمركية للدولة انخفاضا بحكم انخفاض المداخيل الجمركية وباقي الضرائب الأخرى، بجانب انعكاسات سياسة التفكيك الجمركي.

وهو ما يقتضي التسريع بالتنفيذ الفعلي لبرامج التنمية القطاعية:

Emergence, Azur, Plan vert, Halieutis, ...

لتكون مصاحبة للمقاولات والشركات الوطنية المصدرة. فالفلاح الأمريكي يحصل على ما يوازي نصف دخله السنوي بنسبة 29.000 دولار على شكل دعم حكومي Farm Bill فيما الفلاح المغربي لا يصله دعم موازي. فكيف له أن ينافسه في هذه الظروف؟

وهذا يقتضي كذلك اعتماد استراتيجية طموحة لتعزيز الصادرات، مع تعزيز دور المرصد المغربي للتجارة الخارجية.

أما الفرص المتاحة بفضل انفتاح المغرب، فيمكن تعدادها كما يلي:

- على المغرب الاستفادة من الفرص المتاحة على مستوى الربط والاتصال الدولي connection internationale والاستفادة من موقعه الاستراتيجي.

ففي مواجهة منافسيه، يتميز المغرب بموقعه كمفترق طرق تفصله يوم أو يومان عن أوروبا عبر البواخر، و 9 أيام تفصله عن دول إفريقيا الوسطى ومن 10 إلى 13 يوما عن الأمريكيتين. كما أن كلفة العمالة تنافسية مقارنة مع رومانيا وأوكرانيا وغيرها.

- ولتعزيز هذا العنصر التنافسي، يتعين على الحكومة اعتماد مخططات قطاعية إرادية، والحرص على خفض التكلفة في ارتباط بتحسين تنافسية قطاع اللوجستيك الوطني وتطوير فعاليته وجودة خدماته.

كما يتعين الانتباه للإكراهات الداخلية، ومعالجتها:

ومن ضمنها استغلال الدبلوماسية المغربية للجوانب الاقتصادية والتجارية مع شركائها لخدمة المصالح الإستراتيجية، واعتبار هذه الخطوة

ضرورية لضمان التأييد لقضية الوحدة الترابية المغربية، بحكم أن الأبعاد الإستراتيجية والسياسية للتبادل الحر تتداخل مع الأبعاد الاقتصادية المحضة، لتحمل كذلك ***أبعادا مركبة ومتداخلة***، تتوخى التأثير المباشر لتحرير التجارة العالمية على الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، من خلال:

- دعم سياسة الانفتاح الاقتصادي بالمغرب،
- تنويع التعاملات مع مجموعة من الدول،
- تسريع وتيرة إدماج اقتصادنا الوطني في المحيط الدولي والإقليمي،
- دعم المجهود الوطني في مسلسل تأهيل الاقتصاد بالدفع بوتيرة الإصلاحات الاقتصادية،
- جعل المغرب قاطرة لجلب الاستثمارات الخارجية عبر استغلال موقع المغرب كأرضية للإنتاج والتصدير بفضل شبكة العلاقات التفضيلية مع بلدان معينة أو مع مجموعات وتكتلات من الدول،

كل هذا بجانب خلق فرص لإدماج الدبلوماسية السياسية ضمن الدبلوماسية التجارية والاقتصادية وتشكيل خلفية أو قاعدة صلبة لخدمة المصالح السياسية والإستراتيجية المغربية،

دون إغفال التقاطع مع البعد الأمني – الاستراتيجي، بحكم التغيرات التي شهدتها الساحة الدولية بعد أحداث 11 شتنبر 2001 والحرب القائمة ضد الإرهاب.

وفي هذا الإطار، لا بد من التنويه بمسار المغرب الذي راهن المغرب على تحقيق هدفين أساسيين:

أولهما: تكريس الانفتاح باعتباره دينامية للشروع في صيرورة إرادية ، وباعتباره ضرورة لاندماج الاقتصاديات النامية في الاقتصاد العالمي،

ثانيهما: إدماج الاقتصاد المغربي في المنظومة الاقتصادية الدولية وتكييفه مع مسلسل العولمة ومواصلة الإصلاحات الاقتصادية وتنويع الشركاء التجاريين،

وعلينا جميعا استحضار معطى أساسي يتمثل في أن الممارسة الميدانية تثبت يوما عن يوم بأن التجارب الناجحة في مجال تطوير العلاقات التجارية تنطلق من:

- **التركيز على توسيع السوق الداخلي**
- **الرفع من القدرة الشرائية للمواطنين**
- **الرفع من الطلب الاستهلاكي**

كما أن الأزمة المالية أدت إلى فتح باب الجدل مجددا حول فعالية سياسة العولمة الاقتصادية والسياسات الحمائية وإعادة إحياء دور الدولة

المحوري في النشاط الاقتصادي وفي الحفاظ على التوازنات الاجتماعية.

إن النقاش قائم بشأن سياسة الانفتاح من زاوية المنهج المتبع في تدبير التبادل الحر.

وأن يكون الانفتاح اختياريا أو اضطراريا، فهذا لا يغير من الأمر شيئا. والعبرة تكون أساسا بالنتائج.

ولا شك أن المغرب يسير بخطى ثابتة نحو توسيع الشراكات الاقتصادية وتعزيز مسلسل الانفتاح بتقوية وتعميق الشراكات الاقتصادية مع شركائه (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا،...) بالتسريع بإدماج اقتصادات المنطقة العربية للتجارة الحرة ، وتعزيز الاندماج الإقليمي في القارة الإفريقية، بجانب التفاوض مع كندا حول اتفاق للتبادل الحر.

وكخلاصة ، يتأكد:

أن تحدي ربح رهان التبادل الحر يقتضي:

- تقديم عرض على مستوى عالي من التنافسية compétitivité و التماسك cohérence

- تحسين الجاذبية الاقتصادية

- تقوية القدرات التنافسية للفاعلين الاقتصاديين، وزرع روح المغامرة والإقدام في الجسم المقاولاتي الوطني،

- تقوية قدرات المقاولات الوطنية على الاستجابة لمعايير الجودة على مستوى التجارة الخارجية،

النظام العالمي للأفضليات التجارية

(SGPC) système global de préférences commerciales